بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، محمد وآله الطيبين الطاهرين

واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين

إن ما ذكره صاحب الكفاية قدس سره يشتمل على عدة مضامين:

المضمون الأول: تحرير محذور الدور، وهو إشكال المحقق الشيخ محمد تقي صاحب كتاب هداية المسترشدين [الحاشية على المعالم ج٢ ص ٢٢٣] الذي عبَّر عنه المحقق الإصفهاني قدس سره بشيخ المحققين [ج٢ نهاية الدراية ص ١٩٧ في الحاشية].

وبيانه في مقدمتين:

المقدمة الأولى: إن مدعى القائلين بمقدمية عدم الضد لوجود ضده يتلخص في أن وجود الضد متوقف على عدم الضد توقف المعلول على عدم المانع.

مثلا: وجود السواد يَستند إلى عدم ضِدِّه وهو عدم البياض، استناد وجود المعلول إلى عدم المانع. حيث إنَّ المعلول يتوقف على تمامِية أجزاء العِلَّة، ومِن أجزاء العِلَّة عدم المانع. فلا مَحالة وجود الضِّد كالسواد مثلاً مُتوقف على تمامية أجزاء عِلَّتِه، ومِن أجزاء عِلَّتِه عدم المانع.

المقدمة الثانية: كما أنَّ وجود الضِّد [السواد] يعتمد [على عدم المانع] وهو عدم البياض ، فكذلك عدم الضِّد [البياض] يَستند إلى وجود الضِّد [السواد]، استناد عدم الشيء إلى وجود المانع ، والنكتة واحدة : وهي أن الضد لما كان مانعا من وجود ضده كان مقتضى ذلك توقف وجود الضد على عدم ضده توقف المعلول على عدم المانع ، وتوقف عدم الضد على وجود ضده توقف عدم المعلول على وجود المانع.

ونتيجة هاتين المقدمتين أنَّ وجود البياض يَستند إلى عدم السواد ، وعدم السواد يَستند إلى وجود البياض.

فوجود البياض متوقف على ما يتوقف عليه. فإنَّ وجود البياض متوقف على عدم السواد، وعدم السواد متوقف على وجود البياض. فوجود البياض متوقف على نفسه ، وهذا هو الدور أو الخُلْف،

بلحاظ كون الشيء مُتقدِّماً ومُتأخراً بالنسبة لشيء واحد. فوجود البياض بالنسبة لعدم السواد مُتأخر عنه ومُتقدم عليه. وكون الشيء مُتقدِّماً ومُتأخراً بلِحَاظ شيء واحد محال.

المضمون الثاني: في جواب المحقق الخونساري عن محذور الدور [في رسالته في مقدمة الواجب ص ١٥٠ – ١٥١].

وبيانه: أنه لا دور في المقام، لأنَّ التوقف من أحد الطرفين فِعْليٌّ، بينما التوقف من الطرف الآخر تقديريٌّ.

فإنه لا إشكال في أن وجود الضِّد مُتوقف على عدم ضِدِّه بالفعل؟ لأنَّ الوجود لا تحقُّق له إلا بتحقق جميع أجزاء عِلَّتِه بالفعل، ومِن أجزاء عِلَّتِه عدم المانع. فلا محالة سيكون وجود البياض متوقفاً على عدم السواد بالفعل. لأنَّ عدم السواد بالنسبة له مِن باب عدم المانع.

وأما عدم السواد فهو متوقف على وجود المانع وهو البياض بنحو تقديريٌّ، بمعنى: أنَّ عدم الشيء قد يَستند لعدم مُقتضِيه، وقد يَستند لعدم الشرط، وقد يَستند لوجود المانع.

فمثلاً احتراق الجسم لا يمكن أن يتحقق إلا إذا اجتمعت الأجزاء الثلاثة بالفعل : المُقتضي وهو النار، والشرط وهو الاقتراب، وعدم المانع وهو عدم الرطوبة. وأماعدم الاحتراق فقد يَستند لعدم المُقتضِي وهو عدم وجود النار، أو عدم الشرط وهو الاقتراب، أو لوجود المانع وهو الرطوبة.

فليس عدم الضِّد مُستَنِداً بالفعل لوجود ضِدِّه ، بل يستند إليه في فَرْض تمامية المقتضي والشرط ،واختلاف نحو التوقف مَانِعٌ من ورود محذور الدور. لأنَّ الدور يعني أن يتوقف الشيء بالفعل على ما يتوقف عليه ولو بالواسطة. وأما لو كان أحد الشيئين متوقفاً على شيء آخر بالفعل، لكن لا توقف لذلك الشيء على الأول الا في بعض الفروض فلا دور.

المضمون الثالث: في ترقي المحقق الخونساري قدس سره في منع التوقف من طرف العدم بدعوى استحالة استناد العدم لوجود المانع، وهو ما عبر عنه بقوله: (ولعله كان محالا لأجل انتهاء عدم وجود أحد الضدين – مع وجود الضد الآخر – إلى عدم تعلق الإرادة الأزليةبه، وتعلقها بالآخر حسب ما اقتضته الحكمة البالغة، فيكون العدم مستندا إلى عدم المقتضي، فلا يكاد يكون مستندا إلى وجود المانع كي يلزم الدور) .

وبيان ذلك بـذِكر أمور: ما هو وجه الاستحالة؟ لماذا لم يُجزم بـالاستحالة؟ هل احتمال الاستحالة رافع لمحذور الدور؟

الأمر الأول: إنَّ جميع ما في عالَم الوجود يَرجع إلى عِلَّة العِلَل، وعِلَّة العِلَل هي الإرادة الأزلية. ونسبة الإرادة الأزلية وجودا وعدما للأشياء نِسبة الوجوب والإمتناع لا نِسبة الإمكان، فكل شيء في عالَم الإمكان لا يوجد إلا بتعلُّق الإرادة الأزلية به، وبتعلُّق الإرادة الأزلية به يَجِب وجوده وإن كان في نفسه ممكنا. إذ لا يُعقل تخلُّفه عن الإرادة الأزلية. وكل شيء لم يوجد فعدم وجوده مستند لعدم تعلُّق الإرادة الأزلية به. ومن هذا القبيل الضدان فوجود أحدهما لتعلق الإرادة الأزلية به وعدم وجود الآخر لا لوجود ضده، بل لعدم تعلق الإرادة الأزلية به، وكل ذلك ليس جزافا وإنما هو حسب ما تقتضيه الحكمة الإلهية ، وبناء على ذلك فعدم الضد مستند دائما لعدم مقتضيه وهو – الإرادة الأزلية ومن المستحيل أن يستند لوجود المانع، لأن وجوده مع عدم تعلق الإرادة الأزلية به لازمه وجود الممكن من دون انتهائه إلى الواجب وهو خلف كونه ممكنا ، مما يعني استناد عدم الضِّد دائما لعدم مُقتضِيه، وهو عدم تعلُّق الإرادة الأزلية.

الأمر الثاني: ما هو منشأ عدم الجزم بالاستحالة؟

إنه يمكن أن يُقال في مقابل دعوى الاستحالة: إن عدم تعلُّق الإرادة الأزلية بأي شيء لا يوجب استحالته لا ذاتا ولا وقوعا، وإنما يستحيل إذا تعلقت الإرادة الأزلية بعدمه وإلا فهو ممكن.

الأمر الثالث: إن احتمال الاستحالة يكفي لدفع محذور الدور، وذلك لأن جميع مدركات العقل النظري والعملي قطعية لا احتمالية، ولا يعقل غير ذلك، مما يعني أن احتمال الإستحالة بنفسه مانع ورود محذور الدور.

المضمون الرابع: التفريق بين إرادة الواحد وإرادة الشخصين.

إن قلت : إن ما ذكر تام بالنسبة لإرادة شخص واحد لا إرادة شخصين، وبيان ذلك أنه لو أراد شخص القيام فعدم قعوده لعدم المقتضي وهو إرادته لا لوجود الضد المانع. وأما إذا اجتمعت الإرادتان مثلا: لو أراد شخص حركة الجسم وأراد الآخر إيقاف حركته وتحقق مراد الأول فحينئذ لا يكون عدم الضد الثاني مُستَنِداً لعدم المُقتضِي، لأنَّ إرادته موجودة، وإنما هو مُستَنِد لوجود مانع وهو إرادة

الشخص الآخر لحركته.

قلت: بل عدم الضد مستند إما لضعف مقتضيه وهو الإرادة ، أو عدم توفر الشرط لعدم القدرة لا إلى وجود المانع .

والحمد لله رب العالمين